١٩٨٢/٣/٣١، لاجراء محادثات مع المسؤولين في جمهورية اليمن الديمقراطية، ولمتابعة وساطة تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية لحل النزاع القائم بين الجبهة الوطنية الديمقراطية في الجمهورية العربية اليمنية، وحكومة الجمهورية العربية اليمنية. ثم التقى خلف مع علي ناصر محمد، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية، وسلمه رسالة من ياسر عرفات تتناول التطورات الحالية في المنطقة العربية (**السفير** ــ بيروت، ١/٤/١٩٨٢). كما التقى خلف مع علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية العربية اليمنية وسلمه، ايضا، رسالة من الاخ ياسر عرفات، وصرح قبل مغادرته صنعاء بان مباحثاته مع علي عبد الله صالح تناولت الموقف في الاراضي المحتلة، والموقف العربي بشكل عام (**فلسطين الثورة**، ٣/٤/١٩٨٢)، وفي سياق تنقية الاجواء العربية، وتوحيد الصفوف، وازالة الخلافات، صرح خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، بان لجنة مكونة من رؤساء برلمانات كل من الكويت ولبنان والجزائر وتونس وفلسطين ستبدأ اعمالها قريبا في هذا المجال (**الثورة**، دمشق، ٤/٤/١٩٨٢).

اللجنة الفلسطينية ــ الاردنية المشتركة

اجتمعت اللجنة الفلسطينية ــ الاردنية المشتركة في ٢٢/٣/١٩٨٢ برئاسة حسن ابراهيم، وزير شؤون الاراضي المحتلة في المملكة الاردنية الهاشمية، وحامد ابو ستة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وشارك في الاجتماع عن الجانب الفلسطيني، خليل الوزير وهاني الحسن عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح، وعبد الرحيم احمد، وحنا ناصر عضوا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والعميد عبد الرزاق اليحيى، ممثل منظمة التحرير في المملكة الاردنية الهاشمية. وعن الجانب الاردني، حضر الاجتماع سليمان عرار، وزير الداخلية، وعلي سميحان وزير النقل. وفي اليوم التالي اتخذت اللجنة عددا من القرارات لدفع الانتفاضة الشعبية في الوطن المحتل الى الامام، ولتعزيز النضال ضد الاحتلال. واعتبرت اللجنة اجتماعاتها مفتوحة لمتابعة كل ما يستجد من تطورات بشأن الانتفاضة. وأكدت في بيانها الرفض القاطع للمخططات الصهيونية الرامية الى فرض الادارة المدنية، والحكم الاداري. واعتبرت اعضاء «روابط القرى» خونة يقومون بتنفيذ مؤامرة لخلق هيئات مزيفة لتمرير مخطط «الادارة المدنية». وقدر البيان مواقف المجالس البلدية، والقروية والمؤسسات الوطنية التي ترمي الى تصعيد الانتفاضة امام الضغوط الصهيونية (**الرأي** ــ عمان، ٢٤/٣/١٩٨٢).

وتأتي هذه النتائج لاجتماع اللجنة الفلسطينية ــ الاردنية المشتركة، اثر القرار الذي اصدره الحاكم العسكري العام في المملكة الاردنية الهاشمية في ٩/٣/١٩٨٢، بشأن «روابط القرى»، وهو القرار الذي يقضي بفرض عقوبة الاعدام، «ومصادرة اموال اعضاء روابط القرى»، واعتبار الانضمام اليها خيانة وطنية. وقد نص الامر العسكري الذي تضمن القرار على ان السلطات الصهيونية، تسلك منذ اواخر عام ١٩٧٨ نهجاً مكملا لسياستها الاستيطانية الرامية الى تحقيق الضم الواقعي للضفة الغربية، وقد تمثل هذا النهج في ايجاد فئة من المتعاونين معها لتشكيل تنظيمات محلية اخذت اشكالا، واسماء متعددة، مثل: روابط القرى، او الجمعيات القروية، وما شابهها، الغرض منها ان تكون مساعدا لسلطات الاحتلال في تحقيق اهدافه في ضم الضفة الغربية، وتهجير سكانها، وقد تسترت هذه الروابط والجمعيات تحت غطاء مساعدة المزارعين، والقرويين الذين ترى اسرائيل فيهم، وفي كل المواطنين العرب في الارض المحتلة سكانا غرباء، ليس لهم الحق في ان يكون لهم وطن قومي على ارضهم، وارض اجدادهم. ورغم الرفض والاستنكار الذي قوبلت به هذه التنظيمات، ورغم المقاومة المخلصة التي ابداها اهلنا في الارض المحتلة لها فإن نفرا ممن لم يكونوا على بينة من اهدافها، وارتباطاتها، تورطوا في الانضمام اليها دون ادراك لما تنطوي عليه هذه التنظيمات من مخاطر على مستقبلهم، وحق شعبهم في تقرير مصيره فوق ارض وطنه. لكل ذلك، وبعد ان استفحلت اخطار هذه التنظيمات الى حد تزويدها بالسلاح، وتدريبها عليه من قِبَل سلطات الاحتلال، فان الحاكم العسكري العام يمهل الذين خدعوا بهذا المخطط